سبب ارتفاع الأسعار في سورية؟!

الحلاق لـ«الوطن»: كل جهة حكومية تعزف على الوتر الذي يناسبها ما عدا وتر المواطن

رامز محفوظ

أسئلة كثيرة تدور في ذهن المواطن السوري عن أسباب التغيرات السعرية اليومية بل اللحظية للمواد بكل أشكالها وأنواعها من دون استثناء في ظل غياب التفسيرات الحكومية المقنعة.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق بيّن لـ«الوطن» أن المشكلة الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار اليومي هي قلة توفر المواد وانعدام التنافسية، وقال: لن نستطيع الخروج من مشكلة ارتفاع الأسعار أو فقدان المواد ما لم يتم الاتفاق على إستراتيجية وطنية مشتركة تضم وزارات المالية والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية ومصرف سورية المركزي وسواه، مضيفاً: لكن للأسف مازالت كل جهة من هذه الجهات تعزف على الوتر الذي يناسبها وكل جهة أو وزارة تعمل وفق أولوياتها من دون الأخذ بعين الاعتبار البوصلة الرئيسية وهي المستهلك.

ورأى الحلاق أن قرار رفع سعر صرف الدولار من المصرف المركزي مؤخراً يجب ألا يكون له تأثير من حيث المبدأ على الأسعار بأكثر من ٣ بالمئة.

وقال عضو إدارة الغرفة: إننا كأعضاء غرفة تجارة على اطلاع دائم على واقع السوق ونسعى للوصول إلى تقاطعات بالنسبة للسوق ولاحظنا أن هناك الكثير من التجار أو المستوردين عزفوا عن الاستيراد لعدة أسباب منها الربط الإلكتروني وتخوف قطاع الأعمال من هذا الربط إضافة إلى صعوبات التمويل ودفع قيم البضائع من قبليم أكثر من مرة وتأخر التسديد فضلاً عن التسعير وعدم توافقه مع التكاليف الحقيقية وأسباب أخرى متعددة منها زيادة التهريب وهذا يمكن ملاحظته حالياً في السوق، مضيفاً: نحن متأكدون من ازدياد التهريب الذي بات ينافس المستورد الحقيقي ويؤدي إلى عزوفه عن الاستيراد والعمل.

بدوره بين عضو غرفة تجارة دمشق فايز قسومة لـ«الوطن» أن تكاليف المواد تتغير بشكل يومي من حوامل طاقة وكهرباء وأجور نقل وتكاليف أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل يومي.

وأضاف عضو الغرفة: كما أن الرسوم الجمركية ارتفعت بنسبة ١٢ بالمئة منذ أكثر من أسبوعين الأمر الذي انعكس على أسعار المواد وأدى إلى ارتفاعها.

وأكد قسومة أن كبار المستوردين عزفوا عن الاستيراد حالياً نتيجة الصعوبات التي يواجهونها بالنسبة لتمويل مستورداتهم إذ إن المستورد بات يدفع ثمن البضاعة التي يستوردها مرتين ونتيجة لذلك نرى وجود قلة بالمستوردين حالياً وعدم إقبال نسبة من التجار على الاستيراد.

وأوضح قسومة أن الفجوة بين الدخل والأسعار باتت كبيرة جداً، مشيراً إلى أن التسعيرة التموينية التي يتم وضعها لمعظم المواد غير منطقية حالياً ولا تتناسب مع التكاليف الحقيقية.

وطالب قسومة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع تمويل الاستيراد وتشجيع التجار على الاستيراد في ظل وجود ندرة بالمواد حالياً في الأسواق باعتبار أن هذا الأمر سيساهم بتوافرها بشكل أكبر وبالتالي انخفاض أسعارها.

بدوره اعتبر نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن المواطن دخل في حالة سبات وبات بحاجة للإنعاش نتيجة معاناته اليومية التي تزداد في ظل غلاء الأسعار اليومي وعدم تناسبها مع دخله المنخفض.

وأكد أنه بعد قرار رفع سعر صرف الدولار من المصرف المركزي ارتفعت الرسوم بشكل تلقائي بنسبة ١٠ بالمئة والبضائع الموجودة في الأسواق تم احتكارها نوعاً ما من بعض التجار، موضحاً أن ارتفاع سعر صرف الدولار ليس هو فقط العامل الوحيد الذي أثر على الأسعار كما يظن البعض إنما ارتفاع الرسوم الجمركية كذلك.

وبين أن الأسعار في سورية باتت اليوم أغلى من كل دول الجوار، مشيراً إلى أنه في حال لم تتدخل الحكومة وتقوم بتخفيض الرسوم الجمركية بما يتناسب طرداً مع أسواق الدول المجاورة ستزداد معاناة المواطن بشكل أكبر.

ولفت إلى أن أسعار حوامل الطاقة بازدياد مستمر والضرائب كذلك، ورأى أن هم وزارة المالية الوحيد اليوم هو جباية أموال طائلة من الضرائب ولا يهمها المواطن وارتفاع الأسعار.

وأشار إلى أن وزارة التجارة الداخلية تضع تسعيرة للمواد بشكل آلي وغير صحيح ولا تتناسب مع التكاليف لذا نرى الأسعار في السوق دائماً أعلى من التسعيرة التموينية.

• قسومة: كبار المستوردين عزفوا عن الاستيراد بسبب صعوبات التمويل والرسوم الجمركية ارتفعت بنسبة ١٢ بالمئة

• الأزعط: وزارة المالية همها الوحيد اليوم جباية الأموال من الضرائب ولا يهمها المواطن

داود لـ«الوطن»: الدفاع عن مصالح الصناعيين وتسهيل أعمالهم

انتخابات يوم ٢٠ تشرين الأول.. و٢٨ مرشحاً لانتخابات مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق

هناء غانم

يجري اتحاد غرف الصناعة الانتخابات الدورية لمجالس إدارة الغرف الصناعية في دمشق وريفها وحلب وحمص وحماة وفقاً لقرار صدر من وزارة الصناعة للدورة الانتخابية ٢٠٢٢- ٢٠٢٦.

مدير عام غرفة صناعة دمشق وريفها خلدون داود قال لـ«الوطن» إن هناك ٢٨ مرشحاً تقدموا لانتخابات مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، لشغل ١٢ مقعداً موزعة على ٤ قطاعات، لافتاً إلى أنه تم ترشيح ٧ مرشحين لكل قطاع علما أن المطلوب ٤ مقاعد للكيمائية ٢ للغذائية و٣ للهندسي و٣ للنسيج مجموعهم ١٢ مرشحاً حيث يشكلون نحو ثلثي أعضاء مجلس الإدارة كان النصيب للقطاع النسيجي ٧ مرشحين سيتنافسون على ٣ مقاعد وهم أدهم الطباع ومحمد ناصر السواح ومحمد مهند دعدوش ونور الدين سمحا وهشام عرب الحلبي ومحمد فراس تقي الدين وفراس برنجكجي.

وبلغ عدد المرشحين للقطاع الكيميائي ٧ سيتنافسون على ٤ مقاعد وهم سامر الدبس ومحمد أكرم الحلاق ومحمد أيمن مولوي وعمار معتوق وعمر بربور وحسام عابدين وغياث الشامي.

وبلغ عدد المرشحين للقطاع الهندسي مرشحين لشغل ٣ مقاعد وهم لؤي نحلاوي عدنان الساعور عدنان كلاوي وسامي الملحم وأحمد صابر حمشو وماهر قصدة ومحمد ماهر غنيمة بن محمد.

وبلغ عدد المرشحين للقطاع الغذائي أيضاً ٧ سيتنافسون على مقعدين وهم طلال قلعجي ومحمد غزوان المصري وعمر شموط وخيري توتنجي الكلاس ومحمود خورشيد ومهند الخجا بن عدنان مشيراً إلى أن الثلث الأخير يتم تعيينه من قبل وزير الصناعة.

وبلغ عدد المرشحين للقطاع الغذائي ٧ سيتنافسون على ٤ مقاعد وهم سامر الدبس ومحمد أكرم الحلاق ومحمد أيمن مولوي وعمار معتوق وعمر بربور وحسام عابدين وغياث الشامي.

وبلغ عدد المرشحين للقطاع الهندسي مرشحين لشغل ٣ مقاعد وهم لؤي نحلاوي عدنان الساعور عدنان كلاوي وسامي الملحم وأحمد صابر حمشو وماهر قصدة ومحمد ماهر غنيمة بن محمد.

وبلغ عدد المرشحين للقطاع الغذائي أيضاً ٧ سيتنافسون على مقعدين وهم طلال قلعجي ومحمد غزوان المصري وعمر شموط وخيري توتنجي الكلاس ومحمود خورشيد ومهند الخجا بن عدنان مشيراً إلى أن الثلث الأخير يتم تعيينه من قبل وزير الصناعة.

وقال داود: إن مهمتنا كإدارة غرفة التعاون مع لجنة الإشراف لتنفيذ التعليمات التنفيذية لوزير الصناعة بالتعاون مع مجلس الإدارة الذي لا يزال على رأس عمله حتى صدور نتائج الانتخابات.

وعن شروط الترشيح قال إن الترشيح لمجلس الإدارة له شروط من قبل وزارة الصناعة وهناك ١٢ شرطاً يجب أن تتوافر بالمتقدم حتى يقبل ترشيحه أهمها أن يكون لديه سجل صناعي قائم ومنشأة صناعية قائمة وأن يكون لديه عدد محدد من العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية وألا يكون عليه ذمم للمالية والكهرباء وغيرها من الجهات، ويجب أن يكون على استمرارية بالعمل لمدة ثلاث سنوات قبل التقدم للترشيح.

وأشار إلى أن انتخابات الغرف هي عملية دورية كل أربع سنوات حيث يترتب على الأعضاء المنتخبين الدفاع عن مصالح الصناعيين وتسهيل دوران عجلة الإنتاج وتسويق المنتجات وتأمين مستلزمات الإنتاج والمحروقات لتطوير عمل الصناعي، معتبراً أن الانتخابات هي عملية تفيد الصناعيين لمواكبة العمل الصناعي ولاسيما في ظل الظروف الراهنة والحصار الجائر على الصناعيين.

وبين أن الانتخابات من المقرر أن تجري بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠ بحيث تصدر النتائج في مساء اليوم ذاته.

ومن الجدير ذكره أن قرار وزير الصناعة حول الانتخابات نص، على تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل قطاع على أساس نسبة الصناعيين المسجلين، وذلك في موعد أقصاه ١٣ أيلول، على أن يعتبر (صناعياً مسجلاً في الغرفة) كل من لم يتم ترقين قيده بغض النظر عن تاريخ تسديد الرسوم.

إقبال من المزارعين على تأمين البيوت المحمية ودراسة للتأمين على حقول البطاطا

عبدالهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أن حركة الإقبال على التأمين على الزراعات في البيوت المحمية جيدة وأن حجم الإيراد (الأقساط) حتى الآن أصبح كافياً لتغطية أي خطر (كارثة) محتملة على البيوت المحمية في المحافظات الأربع التي شملها التأمين (اللاذقية وطرطوس وحماة وحمص).

وتوقع محمد في حديثه لـ«الوطن» أن يتسارع الإقبال على التأمين على البيوت المحمية مع الشهر المقبل الذي يتزامن مع مبادرة الفلاحين لتجديد تنظيمهم الزراعي استعداداً للموسم المقبل حيث يستفيد الفلاحون من تجديد الترخيص (التنظيم الزراعي) للحصول على الدعم لبعض المستلزمات الزراعية وأهمها المحروقات وأن الكثير من الفلاحين يبادرون بالتأمين على بيوتهم المحمية لقناعتهم بالتأمين الزراعي خاصة أن الحكومة تدعم ٧٠ بالمئة من هذا النوع من التأمين.

وأشار مدير الهيئة إلى وجود تنسيق عال بين فروع المؤسسة السورية للتأمين ومديريات الزراعة لمتابعة كل تفاصيل التأمين على البيوت المحمية وأيضاً مع المصرف الزراعي للتأكد من جهوزية كل مفاصل العمل وضمان صرف التعويضات في حال الخطر بأسرع وقت ليتمكن الفلاح من إعادة ترميم ما تضرر من محصوله أو إعادة زراعته من جديد، مبيناً أن هناك تفاهماً مع المصرف الزراعي على صرف التعويضات للفلاحين بأقل من ٣٠ يوماً وأن هناك لجاناً مكانية ستكون جاهزة لتقدير الضرر الذي قد تتعرض له بعض البيوت المحمية بحضور خبير تأميني.

وعن إعادة النظر بسقف التعويض للبيت المتضرر والمحدد بـ٥ ملايين ليرة مجاراة لحالة التضخم التي ترفع من كلف البيوت المحمية أوضح أنه ستتم إعادة النظر في هذا السقف لكن بعد السنة الأولى من تطبيق التأمين الإلزامي على البيوت المحمية أي بعد انتهاء الموسم الزراعي المقبل حيث ستتم دراسة تكاليف البيوت المحمية من جديد وفق الأسعار والتكاليف الرائجة.

وعن توسيع التأمين الزراعي ليشمل محاصيل جديدة خارج البيوت المحمية أوضح أن هناك عدداً من الزراعات تمت دراسة تأمينها مثل البطاطا للعروة الربيعية والخريفية وهي قيد البحث والتداول إضافة لزراعات غيرها ستكون قيد الدراسة خلال المرحلة المقبلة.

وكانت وزارة الزراعة قد بينت أن العدد الإجمالي للبيوت المحمية بحدود ١٦٨٢٤٧ بيتاً المستثمر منها ١٦٦٩٠٩ بيوت مزروعة بشكل أساسي بالبندورة والخيار والفليفلة والفريز.

كما أن التأمين الزراعي مشروع مهم لاستمرار الإنتاج الزراعي لكونه يعوض الفلاحين عن أي خسارة في حال وقوع أي ضرر محتمل بالمحصول الزراعي والبيت البلاستيكي بالسرعة القصوى، وأنه جاء في التوقيت المناسب في ظل الظروف التي فرضتها الحرب وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وهو أحد أشكال الضمان الاجتماعي وآلية من آليات الحفاظ على استمرارية الإنتاج الزراعي وتعويض الخسائر الناتجة عن أضرار المخاطر والكوارث المناخية والطبيعية على أن يتم التوسع بهذا المشروع ليغطي محاصيل أخرى.

ويعد التأمين الزراعي إحدى أدوات إدارة المخاطر الفعالة، والذي يرسخ فكرة التكافل ويدخل ضمن سياق الحماية الاجتماعية، فالتجربة الجديدة جاءت وفق معايير محددة فالبيوت المحمية عالية التكاليف وتحتاج إلى عناية خاصة وأي خسارة سوف تؤثر في استمرارية العمل في هذا القطاع كما يشتغل فيها شريحة كبيرة وتعد منتجاتها تصديرية وأنه سيكون لهذا المشروع أثر مباشر على إعادة العمل والنشاط للإنتاج الزراعي عندما يتعرض للضرر ما يضمن للفلاح دخلاً مادياً وضماناً معنوياً في عمله عبر التعويض الممنوح.

وبالتالي تتوقع الزراعة منعكسات إيجابية سوف تتحقق في قطاع الزراعات المحمية كزيادة الإنتاج وتحسن مستوى معيشة المزارعين وتنمية الصادرات ودعم الاقتصاد الوطني عبر ضمان استقرار المشتغلين في هذا القطاع من العاملين في القطاف والنقل والتسويق والتوضيب وغيره.

كما يعد التأمين الزراعي أحد أنواع وثائق التأمين التي تهتم بنقل المخاطر من المزارع إلى شركة التأمين مقابل قسط محدد وذلك لتعويض أضرار المحاصيل الزراعية الناتجة عن العوامل الطبيعية وغيرها مثل الصقيع والحرائق والفيضانات والآفات.

الحكومة تقيس «الأمن الغذائي» للمواطن بعد الحرب

حميدان لـ«الوطن»: المسح يقوم به مكتب الإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمن الغذائي العالمي وإعلان النتائج بداية العام القادم

جلنار العلي

بيّن المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء الدكتور عدنان حميدان في تصريح لـ«الوطن» أن مسح الأمن الغذائي الإلكتروني الذي يجريه المكتب حالياً أصبح في المرحلة الثالثة منه، وهي المرحلة التي يُنفّذ فيها المسح عبر الاستمارة الإلكترونية، حيث تم إجراء مسوحات في معظم المحافظات منها حلب وحماة وطرطوس واللاذقية والقنيطرة ولم يتم استثناء أي محافظة ضمن الجغرافيا التي يمكن الوصول إليها، مشيراً إلى أن الفرق وصلت إلى المناطق المحررة من المحافظات الشرقية لتكون عيّنة ممثلة للمجتمعات التي لا يمكن الوصول إليها، ولاسيما أن تقدير مستوى الأمن الغذائي في هذه المناطق الخارجة عن السيطرة يعد أمراً صعباً.

وأشار حميدان إلى أن العمل على سحب العينات كان ضمن إطار دراسات دقيقة وبيانات جيدة تم استخدام البرمجيات الجغرافية فيها للتمكن من حصر عدد السكان، لافتاً إلى أن هذا المسح فيه شقّين أولهما قياس الأمن الغذائي وثانيهما يتعلق بسوء التغذية عند الأطفال دون سن الخامسة بناء على المقاييس الخاصة بالطول والوزن والعمر والكتف وما إلى ذلك، مؤكداً أن هذا المسح ينفّذه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمن الغذائي العالمي الذي قدم مساعدات تخصّ بعض التجهيزات التقنية لتنفيذ المسح إلكترونياً تتضمن ٤٠٠ جهاز لوحي «تابلت» لأخذ الاستمارة الورقية بشكل إلكتروني.

وتابع: «وقد جاء ذلك بعد المرحلة التمهيدية المتعلقة بتصميم العيّنة ونوعها وسحب العيّنات حسب عدد السكان، والمرحلة التحضيرية التي بدأت منذ ٥ أشهر والتي يعمل فيها المكتب على الاستعداد والتهيئة وتدريب الفرق الذي بدأ قبل نحو الشهرين».

وأشار إلى أن الوصول إلى نتائج المسح سيكون خلال الأشهر الأولى من العام القادم، لأن ذلك مرتبط ببعض الأمور اللوجستية منها نقل الأجهزة اللوحية من المحافظات إلى دمشق، حيث أوكلت هذه المهمة إلى برنامج الغذاء العالمي لكي تصل بطريقة آمنة حفاظاً على المعلومات داخلها، لافتاً إلى أن المكتب استلم الأجهزة التي كانت في حلب، لتصل بقية الأجهزة في كل المحافظات خلال الأسبوع القادم، باستثناء محافظتي درعا والسويداء لأن العمل الميداني ما زال جارياً فيها لجمع المعلومات.

وفي سياق متصل أعاد حميدان سبب القيام بهذا المسح إلى ما خلفته الحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية وقوانون قيصر من تراجع في مستوى الأمن الغذائي، لذا كان ذلك محركاً أساسياً بالنسبة للحكومة لتحديد مستويات الأمن الغذائي في سورية، مضيفاً: «ونتوخى أن تكون لدينا بيانات على مستوى عال تخدم جميع العاملين في الشؤون التخطيطية والحكومية وصناع القرار».

من جانبه اعتبر المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» أن استخدام الأجهزة اللوحية لا يعتبر آلية جديدة لأنها ليست إلا اختصاراً للوقت لذا لن تكون نتائج المسح مغايرة عن المسوح السابقة ما لم تكون العينة ممثلة بالفعل، وخاصة أن هذا المسح يجريه المكتب بشكل دوري ضمن سلسلة مسوح أخرى، مشيراً إلى أن كل النتائج السابقة للمسوحات كانت مقاربة للواقع وليست بعيدة كثيراً عنه، وما أضيف في هذا المسح هو دراسة تغذية الأطفال التي تحتاج إلى معايير دقيقة جداً، إذ لا يكفي وجود باحث إحصائي ميداني من موظفي المكتب بل يجب مشاركة أشخاص من أهل الخبرة لجمع البيانات وذلك لقياس بعض الأمور الصحية الأساسية في التغذية

وفي السياق ذاته، يرى عربش أن الحكومة لم تتطرق إلى نتائج المسوحات السابقة المتعلقة بالأمن الغذائي في عملها ولم تأخذها بعين الاعتبار والدليل على ذلك عدم وجود أي إجراء نتج عن ذلك، معتبراً أن الحكومة تتحدث عن عدد الحريرات التي يحتاجها المواطن فقط، ولا تعترف بالمشاكل التغذوية التي يعاني منها المجتمع السوري، وفي حال اعترفت فهي لا تمتلك خططاً لمواجهة هذه المشاكل، مستشهداً بتصريح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم عن عدد الحريرات الواجب الحصول عليها، موضحاً بأن التغذية الصحيحة تتعلق بتأمين كل المتطلبات اللازمة للبناء السليم للجسم وليس في عدد الحريرات فقط، لأن الإنسان يحتاج إلى أنظمة غذائية تختلف من عمر لآخر.

ورأى عربش أنه على الحكومة أن تتخذ عدة إجراءات في ضوء النتائج ليكون المسح مختلفاً عما سبقه، وأن ترصد المشاكل التي تظهرها النتائج المتعلقة في نقص التغذية مثلاً وما إلى ذلك من مشاكل صحية تترتب على الواقع المعيشي للأسر السورية الذي ينعكس سلباً على الأطفال، لتتخذ إجراءات تعد ضرورية لما لذلك من آثار سلبية على المستقبل وخاصة بالنسبة للنتائج المتعلقة بالطول دون المعدل المطلوب والمناعة ومستوى الذكاء مثلاً.

> عربش لـ«الوطن»: الحكومة لم تأخذ في عملها نتائج المسوحات السابقة المتعلقة بالأمن الغذائي بعين الاعتبار